

Distr.: General
19 July 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ٦٦ (ك) من جدول الأعمال المؤقت*

تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى

تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى

تقرير الأمين العام

إضافة**

المحتويات

الصفحة

٢	ثانيا - الردود الواردة من الدول
٢	ياء - بلغاريا
٥	كاف - إسرائيل
٦	لام - كندا

* A/59/150

** وردت هذه المعلومات بعد تقديم التقرير الرئيسي.

050804 050804 04-43242 (A)



ثانياً - الردود الواردة من الدول

ياء - بلغاريا

[الأصل: بالانكليزية]

[٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤]

١ - نعتقد أن مسألة إصلاح أساليب عمل وممارسات اللجنة الأولى يمكن معالجتها في السياق العام لتنشيط الجمعية العامة. ويوفر قرار الجمعية العامة ١٢٦/٥٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إطاراً جيداً وتدابير محددة لجهود المجتمع الدولي المتجددة الرامية إلى تعزيز سلطة الجمعية العامة ودورها في تحسين أساليب عمل لجانها الرئيسية. في ضوء ذلك، ينبغي أن تستهدف إعادة تنظيم اللجنة الأولى وتحديثها تحقيق المزيد من الكفاءة وزيادة التزعة العملية وتحسين تركيز أنشطتها الهامة.

٢ - وقد كانت بلغاريا ضمن مقدمي القرار ٤١/٥٨ المعنون "تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى". ونحن نوافق بالكامل على الآراء الواردة في الورقة الغفل المقدمة من الاتحاد الأوروبي بشأن ترشيد العمل في اللجنة الأولى ونؤيد تلك الآراء تماماً. كما نقدر أيما تقدير المقترحات التي طرحها رئيس اللجنة والتي طرحها عدة وفود أثناء المشاورات غير الرسمية التي جرت في اللجنة الأولى وفي مناقشات المتابعة التي أعقبتها. والغرض من هذا الرد هو أن نبدي تعليقات إضافية وأن نتناول بالتفصيل، من منظورنا الوطني، النهج والخطوات العملية التي اقترحت فعلاً.

٣ - إننا مقتنعون بأنه ينبغي ترشيد أساليب عمل هذه اللجنة وغيرها من محافل نزع السلاح بطريقة تعالج على الوجه المناسب التهديدات الأمنية الجديدة للسلام الدولي في بداية الألفية الجديدة. وينبغي أن يعكس جدول الأعمال على نحو أفضل التحديات العالمية الراهنة وأن يظل في الوقت نفسه متوخياً التوازن في العمل على تحقيق الأهداف والغايات الطويلة الأجل للمجتمع الدولي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ونحن نرى أن أي تغيير ينبغي أن يتم بطريقة بناءة ومتساوقة تضمن تعزيز وتدعيم مبادئ وأهداف الصكوك الرئيسية المتعددة الأطراف في هذا المجال.

٤ - ونحن لا نتوقع حلاً سهلاً للمشاكل التي تواجهها اللجنة الأولى والتي تتسم بطابع سياسي أساساً. ولا تزال البيئة السياسية المناسبة والثقة المتبادلة وروح التعاون أدوات لا غنى

عنها لاتباع نُهج موحدة في معالجة المسائل الحساسة. وفي الوقت نفسه، ستساعدنا إعادة تنظيم عمل اللجنة الأولى تبعاً للأولويات الراهنة على تأسيس بنية أساسية ملائمة للتغيرات السياسية والأمنية الدينامية التي لا يمكن إلا أن تُخدم أهدافنا في تعزيز السلام والاستقرار الدوليين.

٥ - وتعتقد بلغاريا أن التدابير المحددة التالية يمكن أن تسهم في تحسين أساليب عمل وممارسات اللجنة الأولى.

- سيكون بالإمكان عقد دورة أقصر للجنة الأولى إذا تمكنت اللجنة من الاتفاق على جدول أعمال موحد يتضمن بنوداً أقل ومدمج وعلى خطوات عملية تؤدي إلى وصول التنظيم العام لأعمالها إلى المستوى الأمثل. ونحن نعتقد أن مفهوم إعادة التنظيم ينبغي أن يراعي مصالح وموارد الوفود الصغيرة والمتوسطة الحجم ورغبتها في الاستفادة الكاملة من المناقشة والمشاركة في أكبر عدد تراه مناسباً من الاجتماعات. وفيما يتعلق بجميع أجزاء عمل اللجنة، ينبغي اتباع نهج متوازن بغية الوصول إلى الترشيح دون عرقلة إمكانية استفادة الجميع من المناقشة وإسهامهم فيها.
- يمكن تقليص مدة المناقشة العامة إلى أسبوع واحد (١٠ جلسات أو أقل) على أن تقتصر مدة الكلام المقررة لكل وفد على ٥ دقائق مع إمكانية تمديدتها إلى ١٠ دقائق كحد أقصى في الحالات الاستثنائية. ويبدو أن هذه المدة ربما تكون كافية لكي يعرض الوفد آراءه، بطريقة مقتضبة وكافية في الوقت نفسه، ولكي يوزع نصاً أطول لبيانه إن شاء. ويمكن أن يحدد الوقت الممنوح للالتلافات والمجموعات دون الإقليمية بـ ٢٠ دقيقة.
- وليس لدينا اعتراض على فكرة إجراء مناقشة تفاعلية في أعقاب المناقشة العامة لمدة يومين أو ثلاثة بشأن مواضيع محددة، بما في ذلك تقديم بيانات متخصصة من جانب خبراء رئيسيين في مجال نزع السلاح وهيئات البحث الأكاديمية. ويمكن في بداية كل جلسة اقتراح موضوع أو موضوعين من المواضيع ذات الأولوية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار لكي يجري النظر فيها بصورة متعمقة.
- وينبغي أن تظل مدة المناقشة المواضيعية على حالها دون تغيير. أما فيما يتعلق بالتنظيم، فينبغي أن نكون قادرين على تخصيص مزيد من الوقت لإجراء مناقشة متعمقة للقرارات الرئيسية بإدراجها كل سنتين وثلاث سنوات أو بتحويل القرارات

التي لا تحتوي على عناصر هامة جديدة أو التي لم تحدث تطورات بشأن البنود المحددة التي قدمت في إطارها، إلى مقررات. ويمكن البناء على خبرة اللجنة الأولى في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة التي أُرست خلالها عدة وفود مثلاً جيداً على كيفية معالجة هذه المسألة التماساً للكفاءة والترشيد.

- وفيما يتعلق بالجزء الختامي لأعمال اللجنة، نرى بعض الوجاهة والملاءمة في الاقتراح الداعي إلى أن تعلق الدول الأعضاء مواقفها في بيانات موحدة في الوقت الذي تتخذ فيه اللجنة إجراءات بشأن جميع مشاريع القرارات. إلا أنه لا تزال هناك بعض الحجج الهامة التي تسوغ الإبقاء على الممارسة الراهنة. ويبدو أن تعليل التصويت "قبل وبعد التصويت" والبيانات المدلى بها قبل البت في مجموعات المواضيع ذات الصلة ذات موقع ومهام متميزة وتمثل مجموعة متنوعة من الخيارات التكتيكية المتاحة للدول الأعضاء في بيان مواقفها أثناء هذا الجزء المهم من أعمالنا.

كاف - إسرائيل

[الأصل: بالانكليزية]

[٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤]

- ١ - إن الجهود الدولية الرامية إلى تقليل وإزالة التهديدات الاستراتيجية للسلام والأمن الدوليين والإقليميين، مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب قد واجهت هذا العام تحديات جديدة وخطيرة هامة.
- ٢ - ومن المفروض أن يوفر تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى، للجمعية العامة وسيلة أفضل لمواجهة هذه التحديات.
- ٣ - وستزداد فعالية اللجنة الأولى إذا ما تقلص كثيرا عدد القرارات السنوية. ونحن نفضل "تقليل العبء" عن جدول أعمال اللجنة الأولى بتفادي تقديم قرارات كل سنة تحظى بتوافق الآراء.
- ٤ - كما تعتقد إسرائيل أن أفضل سبيل لتحقيق أهداف اللجنة الأولى هو استخدام الوقت في إجراء مناقشات موضوعية بشأن البنود التي تحتل مواقع متقدمة في جدول أعمال الأمن الدولي. ولهذا سنؤيد فكرة حذف القرارات التي ربما كانت مناسبة في وقتها ولكنها لا تسهم حاليا في تحقيق الأمن الدولي.
- ٥ - ونرحب بالجهود التي تبذلها الدول لتنشيط وتحديث جدول أعمال اللجنة الأولى لتعزيز فعاليتها.

لام - كندا

[الأصل: بالانكليزية]

[١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤]

١ - ترحب كندا، بوصفها من المؤيدين بشدة للقرار ٤١/٥٨، بإتاحة هذه الفرصة لها لكي تعرض آراءها بشأن التدابير العملية الرامية إلى تحسين فعالية اللجنة الأولى. ونحن نتوقع أن تتحول ولو بعض نتائج هذه الممارسة إلى واقع عملي في وقت مبكر لا يتجاوز انعقاد الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، لا سيما وأن هذا الجهد يتماشى تماما مع التوجيهات الأعم للجمعية العامة المحددة في القرار ٣١٦/٥٨ المعنون "تدابير إضافية لتنشيط أعمال الجمعية العامة" المعتمد بتوافق الآراء في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

٢ - ونحن نرى أن قدرة اللجنة الأولى على القيام بدورها الرئيسي وهو أن تكون بمثابة المنتدى العالمي للمناقشات المتعلقة بالسياسات التي تتناول نطاقا من المسائل يشمل عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، سترداد كثيرا إذا تحول تركيزها إلى مناقشة السياسات والمواضيع. ونحن نرحب في هذا الصدد بالاقترح الذي قدمه رئيس اللجنة الأولى في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة في ورقته الغفل. كما نؤيد، بوجه أخص، المناقشة العامة المكثفة والموحدة التي تستغرق أسبوعا واحدا، والتي تجتمع خلالها اللجنة صباحا وبعد الظهر، ونأمل في إمكانية التوصل إلى ترتيب مناسب للأوقات المرنة لتيسير هذا التغيير. وسنشجع على الإدلاء ببيانات شفوية وحيزة نسبيا إلى جانب تعميم نصوص كتابية وافية، بهدف تحسين التساوق وتيسير حدوث تفاعل أكثر تركيزا.

٣ - ونحن نؤيد أيضا بشدة الاقتراح الأصلي لرئيس اللجنة الأولى في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة الداعي إلى إدراج جزء لأفرقة الخبراء بشأن مسألة رئيسية من المسائل المعروضة على اللجنة، وذلك فور انتهاء المناقشة العامة. ويسرنا في هذا الصدد ملاحظة أن الجمعية العامة قد قررت في الفقرة ٣ (ج) من مرفق قرارها ٣١٦/٥٨ أن "تتبع ممارسة المناقشات التفاعلية والمناقشات المتخصصة أو توسع، حسب الاقتضاء، في جميع اللجان الرئيسية، بغية تعزيز المناقشات غير الرسمية المتعمقة والجمع بين الخبراء من شتى الميادين" وينبغي أن يجري رئيس ومكتب اللجنة الأولى في الدورة التاسعة والخمسين المقبلة، أثناء أدائهما لمهامهما، مشاورات مبكرة من أجل أمرين هما اقتراح مسائل موضوعية محل اهتمام واسع النطاق حيث يمكن أن تكون مشاركة المجتمع المدني والخبراء الآخرين ذات فائدة لعمل اللجنة، وبدء عملية التخطيط التنظيمي.

٤ - وترى كندا أنه ينبغي اعتبار الجزء المواضيعي من الدورة محور نشاط اللجنة الأولى. فتنظيمها الحالي، الذي يستند إلى المجموعات المواضيعية أو الموضوعات العشرة، سيفضي في معظمه إلى مناقشة مركزة. إلا أننا سنؤيد دمج المجموعات في بعضها البعض أو إعادة تنظيمها، وهي مسألة قد تكون جديرة بمناقشة أكثر اتصافا بالطابع الرسمي في الدورة التاسعة والخمسين.

٥ - وفضلا عن ذلك، فإن من رأينا أن هذا الجزء من عمل اللجنة ينبغي توسيعه ليشمل مسائل وممارسات تتجاوز مجرد التقديم المعتاد للقرارات أمام اللجنة. وتحقيقا لذلك ينبغي تشجيع المناقشة التفاعلية مع اعتبار "وقت الأسئلة" من الخيارات المفيدة في هذا الصدد. كما ينبغي تشجيع الوفود على أن تستثمر بالكامل الفرص الثمينة التي يتيحها هذا المحفل العالمي، بإثارة مسائل وشواغل على صعيد السياسات ذات أهمية خاصة لها وشرح آرائها وطرح أفكار جديدة ومحددة وعرض مقترحات عملية.

٦ - ولمواصلة تيسير إجراء مناقشة أكثر تركيزا، ينبغي أن ينظم رئيس اللجنة والأمانة العامة قائمة المتكلمين بصورة متساوية، حتى لا يحتلظ بغير انتظام تقديم القرارات والبيانات المتعلقة بالمسائل المواضيعية كما كان الحال في الدورة الثامنة والخمسين. وينبغي بدلا من ذلك الجمع مقدما بين المتكلمين الذين يريدون التحدث في مسائل مواضيعية، وذلك لزيادة التساوق في المناقشة. كما ينبغي أن يصبح العمل بقائمة متجددة للمتكلمين ممارسة معتادة في اللجنة، لكي يجري بشكل أفضل تعزيز تبادل متدفق للآراء.

٧ - وجدول الأعمال الحالي للجنة الأولى طويل ويصعب فهمه ويتخذ في كثير من الأحيان شكل قائمة غير مكتملة من القرارات. ونحن نرى أن تنظيم الأجزاء المواضيعية (والإجرائية) للجنة الأولى تبعا للمجموعات ينبغي تكراره فيما يتعلق بمجدول أعمال اللجنة. ولن تمنع إعادة التنظيم تبعا لمجموعات المواضيع أي عضو من تقديم قرار، سواء كان قدما أو جديدا. كما أنهما ستكون أيسر لفهم الجمهور العام. ولأن هذا التعديل لن يشكل تغييرا أساسيا، بل سيكون متسقا مع التركيز الحالي على إصلاح الجمعية العامة وتنشيط الشفافية وتحسينها، فإننا نحث على النظر في هذا النهج وتطبيقه بالنسبة للجنة الأولى في الدورة التاسعة والخمسين. وسيساعد اعتماد برنامج العمل المؤقت في نهاية كل دورة فيما يتعلق بالدورة المقبلة على زيادة كفاءة التخطيط.

٨ - وينبغي تكملة هذا التركيز الأكبر على الحوار المتعلق بالسياسات بتقليل الاعتماد على القرارات باعتبارها المقياس الرئيسي لإنتاجية اللجنة. وقد دأبت اللجنة الأولى على

اعتماد عدد كبير من القرارات التي يتسم كثير منها بتكرار محتواه ونمط التصويت عليه، وتتضمن قدرا محدودا، إن وجد، من التغييرات النصية الكبيرة من عام إلى عام. فضلا عن ذلك، كثيرا ما يكون مقدار المتابعة أو الآثار أو التنفيذ ضعيفا في حالات عديدة. ورغم أننا لا نريد أن نقيّد قدرة أية دولة على تقديم أي قرار بشأن مسألة تحظى باهتمامها، فإننا مع ذلك نعتقد أن هناك عددا من الخطوات التي يمكن اتخاذها لعلاج مواطن القصور التي أصبحت مع الأسف تشكل سمة غالبية جدا على الممارسات الراهنة، بغية جعل القرارات أدوات للسياسات الدولية أكثر فعالية وجدوى، وتعبّر بدرجة أكبر عن المسائل والموارد.

٩ - فأولا ينبغي النظر سنويا بعناية في الآثار المترتبة على القرار. وينبغي صياغتها بطريقة تجعلها تتسم بأقصى درجة ممكنة من الإيجاز والتركيز والتوجه نحو الإجراءات. ويمكن في رأينا بل وينبغي توخي درجة أكبر من الانضباط. ونحن نشجع على الامتناع عن إعادة تقديم القرارات، ما لم تطرأ تطورات جديدة تسوغ ذلك. فمثلا، ينبغي ألا يعاد تقديم قرار يقضي بإنشاء فريق خبراء أو يدعو إلى إجراء دراسة إلا بعد اكتمال تقرير الفريق أو الدراسة، ما لم يتضمن القرار عناصر هامة أخرى.

١٠ - وبالنسبة لجميع القرارات، فإننا نحث على حذف الفقرة الختامية المعتادة التي تطلب إعادة إدراج القرار في السنة المقبلة. ولن يلغي ذلك، بأي حال، القدرة على إعادة إدراج القرار، إذا ما رأت إحدى الدول المقدمة له أن الحالة تسوغ تكرار اللجنة لهذا الإجراء.

١١ - كما ينبغي النظر بجدية في إدراج جميع القرارات مرة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات. وينبغي الأخذ بنظام المجموعات، وفقا لما قرره الجمعية العامة في الفقرة جيم ٣ (أ) من مرفق القرار ٣١٦/٥٨. فدمج القرارات المتعلقة بمواضيع متماثلة في بعضها البعض (كمراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح) سيشجع على إيلاء اهتمام أكبر لما لها من دور في مجال السياسات. ومن القرارات الأخرى المرشحة لهذا الدمج تلك المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية الحالية وبالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد تكون هناك فرص أيضا للتوقف عن إدراج بعض القرارات، مثل القرارات التي أصبحت نمطية في الأساس. وينبغي زيادة استخدام المقررات، وبخاصة بالنسبة إلى المسائل ذات الطابع الإداري، التي يمكن الجمع بينها أيضا.

١٢ - وينبغي النظر بعناية في الطلبات المقدمة إلى الأمانة العامة لإجراء مشاورات أو إعداد تقارير، وبخاصة من منظور القيمة المضافة المتوقع أن تحققها. كما ينبغي أن يبذل أعضاء

اللجنة جهودا، عندما تطلب آراؤهم، لتقديم ردود شافية في الوقت المناسب، لكي تكون تلك الممارسة مفيدة حقا ومعبرة عن كامل نطاق آراء الأعضاء.

١٣ - ونحن نرحب بالخطوة الإيجابية التي اتخذت بالفعل بتسمية رئيس اللجنة وانتخاب أعضاء مكتبها للدورة التاسعة والخمسين، ونحث على التشاور بين أعضاء المكتب المنتهية مدتهم وأعضاء المكتب الجدد، وذلك للحفاظ على ما لدى اللجنة من قوة دفع نحو تحسين فعاليتها، والوفاء بالتزاماتنا بموجب القرار ٣١٦/٥٨.

١٤ - ونحن واثقون من أن جهود الإصلاح هذه الجارية في اللجنة الأولى سيكون لها تأثير إيجابي على أعمالها؛ وقد تشجع أيضا على حدوث مناقشات بناءة أيضا في المحافل الأخرى المعنية بتزع السلاح.